

واربعة واربعون حديثا ، والموثق الف ومائة وثمانية وعشرون حديثا ،
والقوي ثلاثمائة وحديثان (١) ، والضعيف تسعة آلاف واربعمائة
 وخمسة وثمانون حديثا (٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه ان اتصاف هذا المقدار من مرويات الكافي
بالضعف لا يعني سقوطها بكاملها عن درجة الاعتبار ، وعدم جواز الاعتماد
عليها في امور الدين ، ذلك لان وصف الرواية بالضعف من حيث سندها
وبلحاظ ذاتها لا يمنع من قوتها من ناحية ثائية كوجودها في احد الاصول
الاربعمائة ، او في بعض الكتب المعتمدة ، او موافقتها للكتاب والسنة ،
او لكونها معمولا بها عند العلماء ، وقد نص اكثر الفقهاء ان الرواية
الضعيفة اذا اشتهر العمل بها والاعتماد عليها ، تصبح كغيرها من الروايات
لصحيحة ، وربما تترجح عليها في مقام التعارض .

وجاء في مقياس الهداية للمامقاني . ان الذي الجأ المتأخرين الى
العدول عن طريقة القدماء ، واضطروهم الى تصنيف الحديث الى الاصناف
الاربعة ، هو تناول الازمنة بينهم وبين الطبقة الاولى ، وضياح بعض
الاصول المعتمدة التي دونها اصحاب الائمة (ع) والتباس المأخوذ منها
بغيرها ، وخفاء القرائن التي اعتمد عليها المتقدمون الى غير ذلك من
الاسباب التي اضطرتهم الى هذا التصنيف لتمييز الصحيح عن غيره (٣) .

وسبب آخر اشرنا اليه من قبل ، ولعله اقرب الى الواقع من غيره ،

(١) القوي ما كان سنده كله او بعضه من غير الامامين وليس فيه
ضعف .

(٢) انظر روضات الجنات الى محمد باقر الخونساري (حرف الجيم
ص ٥٥٣ ، والمستدرک الفائدة الرابعة) .

(٣) انظر مقياس الهداية الملحق بالمجلد الثالث من تنقيح المقال في علم
الرجال .